معركة المليحة

إعداد قسم السياسة والعلاقات الدولية

تقدير موقف

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 21 / 8 / 2014

استعادت القوات النظامية السورية المدعومة بميليشيا حزب الله اللبناني ولواءا "أسد الله" و"أبو الفضل العباس" العراقيين وغيرها، السيطرة على بلدة المليحة جنوب شرقي العاصمة بعد 135 يوماً من المعارك، في أول تقدم عسكري استراتيجي على جبهة الغوطة الشرقية الخاضعة بأكملها لسيطرة المعارضة [شخصياً لا أرى مصطلح المعارضة معبّراً. المشكلة أن مصطلح "المقاومة" مستهلك. وأحب عبارات قريبة من قوى التحرير...] منذ أكثر من عامين.

قراءة المشهد العسكري في المليحة

يحيلنا التساؤل حول كيفية سقوط دفاعات المعارضة المسلحة في المليحة إلى ضرورة تفكيك المشهد العسكري بكل حيثياته ليصبح أكثر التصاقاً للطبيعة العسكرية التي هي أساس الصراع القائم.

المليحة إحدى نواحي محافظة ريف دمشق بلغ تعداد سكان الناحية 56,652 نسمة لعام 2014 تحظى بأهمية استراتيجية نظراً لقربها من دمشق بمسافة (5) كم إضافةً إلى محاذاتها أكثر مواقع النظام أهمية كإدارة الدفاع الجوي ومنطقة جرمانا إحدى أهم معاقل النظام

فبعد تأمين النظام لثلاثة محاور حيوية له بنسبة كبيرة ألا وهي اتوسترادات: دمشق-درعا، دمشق-بيروت، دمشق-حمص، وضمن استراتيجيته التي تهدف إلى **إبعاد دمشق عن الصراعات العسكرية والسيطرة جغرافياً على الطوق المحيط بدمشق وربطها مع الخط الحيوي الواصل مع الساحل السوري،**

بدأ النظام وقبل خمسة أشهر باستراتيجية تطبيق حصار خانق على بلدة المليحة (التي كانت في حالة اتفاق متبادل لوقف إطلاق النار بين أهالي البلدة والنظام) ومحاصرة مقاتلي المعارضة مستغلاً حدودها غير المحصنة من خلال جيوب ضعيفة على حدودها وعمل على إرهاق هذه الجبهة واستنزافها بمعارك ومواجهات يومية كون فصائل المعارضة المسلحة محصّنة بها بشكل واف. كما تشكل جبهة المليحة قلقاً أمنياً مباشراً على دمشق ويسعى النظام لتأمينها بإطار 20 كلم من النواحي كافة، فمن الناحية العسكرية البحتة إن تمكن النظام من تأمين هذا الإطار سيتوقف تهديد دمشق وبالتالي إجهاض استراتيجية المعارضة في معركة دمشق.

وتجلّى هذا الحصار في إحكام السيطرة على الطوق المحيط بالمليحة وفق ما يلي:

1. قطع طريق زبدين-المليحة وتأمين مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على مسافة أربعة كيلومترات. والالتقاء مع القوات المتواجدة في المحور الشمالي لبلدة جسرين لإقفال حلقة تطويق المليحة مع القوات الأخرى على المحور الشمالي في جسرين كنقطة تلاق وثانياً لتمشيط المزارع من نقاط تمركز المعارضة حيث تصبح السيطرة على داخل البلدة "أمراً سهلاً".
2. الطريق الرئيسي الواصل بين جسرين والمليحة ومحاولة التقدّم باتجاه بلدة جسرين وبذلك تم قطع خط الإمداد الأكبر للمعارضة في المليحة من الأسلحة والذخيرة والمؤن من الغوطة الشرقية، وتقليص التلاقي بين المنطقتين.

3. التقدم من الناحية الغربية وعلى الطريق الواصل إلى وسط المدينة والتمركز فيه لغرضين: ضرب المدينة من أقرب نقطة والتخفيف من فعالية قناصة المعارضة.

تم إحصاء 677 غارة طيران، سقوط 790 صاروخاً و12 برميلاً متفجراً وآلاف القذائف أدت إلى تدمير أكثر من 70 % من أحياء المليحة

ومن جهة المعارضة المسلحة وفي سبيل فك الحصار الذي فرضه النظام على المليحة شكلت غرفة عمليات مشتركة تضم القوى التالية: جيش الإسلام والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام وجبهة النصرة وألوية الحبيب المصطفى وفيلق الرحمان وفصيل من أحرار الشام بالإضافة إلى فصائل أخرى عاملة بالغوطة الشرقية، ونصّت الخطة على إحداث ثغرات في خطوط الحصار تكون بمثابة نقط إمداد وتقوية، بما يمكنها من إعادة خلط الأوراق في معركة المليحة، فتم إرسال عربة (BMB) تحوي متفجرات تابعة لفيلق الرحمن يقودها عنصر من جبهة النصرة (تونسي الجنسية لم يستشهد) وأحدث ثغرة مهمة في الجبهة الخلفية لقوات النظام وثم تم إدخال عربة (BMB) وسحبت الجرحى ومدت المحاصرين ببعض الأطعمة والأدوية وتم تصدير هذا الاختراق إعلامياً بشكل مبالغ به لدرجة أنه زرع في الأذهان أن هذا الحصار قاب قوسين أو أدنى من الانتهاء لكن سرعان ما سد النظام هذه الثغرة ولم تفلح باقي المحاولات.

خسر النظام خلال الحصار حوالي 90 آلية ومجنزرة تجريف وتم إسقاط مروحية وطائرتي ميغ 23، بالإضافة إلى عشرات من عربات وناقلات جند

إلا أنّ ذاك التقدم لم يحقّق العمق المطلوب، لأن القوات النظامية وحلفاءها سارعوا إلى تمتين جبهتها الخلفية لتعود وتصدّ الهجوم، من ثمّ تقوم بالالتفاف من الجهة الشمالية الغربية لتسيطر على أكثر من 11 كتلة من الأبنية في بلدة زبدين من ناحية المليحة، الأمر الذي فرض طوقاً على المسلحين وأمّن للجيش السوري إشرافاً على طرق إمدادات المسلحين فقطعها بالقنص والقصف، ما فرض حصاراً مطبقاً على مجاميع النصرة المتقدمة بالهجوم السابق.

ومع تكثيف الغارات الجوية والقصف الجوي في آخر 48 ساعة وعدم القدرة على توفير الإمدادات تزايدت نداءات استغاثة وجهها المقاتلون المحاصرون في المليحة المطالبة بالذخائر إلا أن شدة الحصار وانسحاب جبهة النصرة وألوية الحبيب المصطفى اضطر غرفة العمليات إلى اتخاذ قرار ببدء سحب جميع العناصر. وبالفعل تم إحداث ثغرات يومياً عبر معارك حيث تم سحب المقاتلين والتمترس في معمل المطاط ومعمل تاميكو وهي نقاط مشتركة بين جيش الإسلام والأجناد.

نتائج ما حصل

ويسجل عسكرياً من هذه المعركة النتائج التالية:

- إن انسحاب المعارضة "التكتيكي" هو نتيجة الواقع الميداني وتفوق قوات النظام على المعارضة في هذه البلدة ويعد ضمن استراتيجية الكر والفر التي يتسم بها الصراع السوري.

- لا يمكن إلى الآن اعتبار بلدة المليحة بشكل كامل تحت سيطرة النظام لعدم إحكامه السيطرة على القسم الشمالي الشرقي الأمر الذي يمهد إلى استمرار الضغط والمعارك الدائرة هناك.
- تعتبر هذه المعركة مكسباً للنظام لجهة تأمين إدارة الدفاع الجوي المتاخمة للمليحة وتأمين المنطقة الشمالية في العاصمة السورية من القصف بقذائف الهاون، وأهمها أحياء القصاع وباب توما التي يتواجد فيها إدارة المخابرات الجوية وبعض فروعها.
- قد تتيح سياسات إعادة التموضع العسكري لقوى المعارضة وإعادة الانتشار الفرصة للمجموعات الكامنة لتنظيم الدولة الإسلامية لملء هذا الفراغ.

كما يسجل سياسياً عدة نقاط:

- إن الخلافات البينية بين فصائل المعارضة والمقاتلة في جبهة المليحة، والمتعلقة بتهم التخاذل والتقاعس والسياسات الخاصة بكل فصيل أو التفرد إعلامياً بتقدم فصيل بعينه وتجاهل البقية، عَكَسَ مدلولات تفيد بعدم الاتساق الحرفي بين هذه الفصائل ووفرت مناخاً نفسياً ساهم مع المعطيات العسكرية الميدانية مسبباً للتراجع والانحسار.
- الإرباك الذي اعترى بوصلة المعارضة جراء القتال ضد النظام وضد تنظيم الدولة الإسلامية وعدم ترتيب الأهداف السياسية انعكس على الميدان.
- هي فرصة للنظام لتحييد دمشق عن الصراع السوري وتصدير هذا الانتصار لحاضنتها الشعبية وإخراجها من عبء الضغط النفسي والعسكري لقوى المعارضة حيث أضحت آمنة من ناحية الريف الشمالي كما من ناحية الريف الغربي أي القلمون، وحتى الزبداني التي لها وضع خاص حتى الساعة بنوع من التفاهم.

يتزامن ذلك مع محاولات محتشمة للمجتمع الدولي لإعادة تحريك مفاوضات السلام، المجمدة منذ شهور بسبب مناورات النظام وعدم جديته في التعاطي مع الحل السياسي.

الخطوة التالية: جوبر ثم دوما

نظراً لارتباط المليحة مع بلدات دير العصافير وزبدين وحتيتة الجرش وجسرين بشكل سلس دون حدود واضحة أو بارزة وعلى خط سير واحد يمتد من الجنوب إلى الشمال حتى سقبا وحمورية ومسرابا في منطقة دوما بريف دمشق. فإن التفكير العسكري يقودنا إلى اتجاه واحد ألا وهو استمرار النظام في العملية الهجومية لتحصين المناطق المسيطر عليها ولاستغلال حالة الانسحاب وارتدادتها النفسية على قوى المعارضة لذا يبدو أن المناطق التي قد تستهدف من قبل النظام هي:

1. **جوبر:** وهي بوابة دمشق الفعلية على تخوم منطقة العباسيين والتي تشهد حالياً تصعيداً عسكرياً غير مسبوق. بالتزامن مع توقعات بأن يستعيد النظام منطقة عين ترما المحاذية لحدود عاصمته من جهة الشمال. كما أنه من المتوقع الآن بعد سيطرة النظام السوري على المليحة أن يتم تضييق الخناق على بلدات الغوطة الشرقية مثل كفر بطنا وجسرين وزبدين.
2. **دوما:** وفي هذه الأثناء سيحاول النظام عبر جماعاته الوسيطة إبرام اتفاقيات هدنة في منطقة حرستا بأي وسيلة لتكون جبهات دوما (حرستا ومخيم الوافدين) خادمة للظرف الأمني والعسكري لقوات النظام في معركته القادمة ضد مدينة دوما حيث تشير الخارطة العسكرية في سوريا إلى أن الوجهة القادمة للقوات النظامية المدعومة من قوات الدفاع الوطني ومليشيات شيعية ستكون مدينة دوما أهم مدن محافظة ريف دمشق في سوريا والتي تعتبر مركز القيادة والتجمع الكبير للمعارضة المسلحة والمفتوحة على الصحراء وعلى الأردن، التي يأتي عبرها الإمداد من سلاح ومال ورجال، بالإضافة إلى كون هذه الصحراء تفرض واقعاً عسكرياً يصعب معه الحصار. يدرك النظام صعوبة معركة دوما إلا أنها دخلت ضمن الأولويات الاستراتيجية حيث يعتقد النظام أن "المصالحات" لن تنجح في أي منطقة من الريف الدمشقي مع بقاء الوضع في دوما على ما هو عليه حالياً لذلك يجب العمل على دوما قبل أية منطقة أخرى.

تقع دوما على الطريق الدولي دمشق–حلب وطريق دمشق-حمص والساحل السوري تشكل طريق الإمداد العسكري بين مدن دمشق وريفها شمالاً وجنوباً المعقل الأكبر للمعارضة العسكرية في دمشق وريفها وتضم أكبر غرفة عمليات لإدارة المعارك في الغوطة الشرقية

لذا يتوجب على المعارضة:

- دراسة كافة الخيارات المتاحة عسكرياً للنظام والتي تتمثل وتنحصر ضمن توجهين:

الضربات المتلاحقة واستغلال تراجع دفاعات المعارضة وسياسات إعادة التموضع وتنطلق من جهة جوبر وعين ترما والالتقاء مع محور جسرين وزبدين وهكذا، والتوجه الآخر يتعلق بأن التقدم سيستغرق وقتاً حتى الشتاء وذلك سيفرض واقعاً عسكرياً صعباً على النظام وبالتالي تنحصر خيارات النظام في تمتين جبهة المليحة والاكتفاء بالسيطرة على جوبر كتكتيك عسكري مهم.

- والعمل على تمتين جبهاتها الداخلية قبل الجبهات القتالية والعمل على إيجاد صيغة اتفاق تمنع ظهور هذه الخلافات على الساحة الإعلامية.
- المحافظة قدر الإمكان على النقاط التي تتمترس فيها المعارضة في حدود المليحة واستنزاف قواه قدر المستطاع. مع تزويد جبهة جوبر بكافة المستلزمات العسكرية التي تساعدها على الصمود. مع ضرورة التركيز حالياً على منطقة البساتين التي ستحاول قوات النظام التسلل منها.